رقابة المحليات اختفت.. والأسواق المفتوحة احتلت المواقع الحيوية

القاهرة.. عاصمة بلا رصيف!

«.. وضاعت حقوق المشاه فى شوارع القاهرة!
كل عواصم العالم تهتم بحقوق المشاه الا القاهرة.. عشرات الحوادث تقع يوميا نتيجة لعبور المشاه لنهر الطرق العامة
الشواهد تؤكد ان الغالبية تتعرض لهذه الحوادث نتيجة لعدم وجود ارصفة تتوافر فيها المعايير المتعارف عليها دوليا، لان هذه الارصفة اصبحت ملكا لخرائط التخطيط العمرانى فقط!
.. والواقع يؤكد عكس ذلك تماما فغالبية «ارصفة» العاصمة تحولت الى اسواق وان احجامها لم تعد تتناسب مع كثافة اعداد المشاه الذين يستخدمونها فى حياتهم اليومية.»

ارتفاع حاد فى حجم الإشغالات.. وأجهزة التخطيط تجاهلت حقوق المشاه

عمليات احلال وتجديد الشبكات افقدت الأرصفة دورها الأساسى

ارض الواقع حافلة بآلاف المخالفات والاشغالات التى اهدرت حقوق المشاه، ودفعتهم الى التداخل مع حركة المرور بالشوارع والميادين الرئيسية بالعاصمة.

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل امتد فى بعض الاحيان الى تأجير المحلات التجارية بوسط المدينة لارصفتها اثناء مواسم الأوكازيونات واصبح المواطن حائرا فى التمييز بين الرصيف وبين نهر الطريق.

مواصفات الرصيف

د.مجدى نور الدين استاذ هندسة الطرق والمرور بهندسة القاهرة ومستشار وزارة الاسكان يحدد المواصفات والمعايير التى يجب توافرها فى الرصيف.. فيقول: الرصيف عبارة عن مساحة مخصصة لحركة المشاة.. ويتم تخصيصها لعدة اعتبارات حتى لا تتداخل مع حركة مرور السيارات، التى لو تداخلت معها قللت من كفاءة الطرق وارتفعت معدلات الحوادث وأعاقت حركة المرور.. وهذه الارصفة يتم تحديدها وفقا لمعايير تتناسب فى عرضها مع حركة المشاة التى من المفترض أن تستهلك هذا الرصيف فيما يعرف باسم «مستوى خدمة الرصيف» وله مواصفاته المحددة التى تزداد كلما تضاعفت الكثافة السكانية بالمنطقة او اتسمت بكونها منطقة تجارية، ولا يحسب الرصيف وعرضه بما عليه من اشجار او لوحات اعلانية، لان ذلك يعتبر شكلا من اشكال الاعاقة فى حركة مرور المشاه ولكن المساحة الحقيقية هى عرض الرصيف مطروحا منه الاشجار واللوحات وغيرها.

اختلاط مرورى

ويضيف د.مجدى نورالدين فى حالة عدم توافر الشروط السابقة فانه يحدث بالضرورة نوع من الاختلاط المرورى بين مسارات المشاه ومسارات وسائل النقل، ففى منطقة وسط العاصمة يتضح هذا الاختلاط بشكل كبير. فالعديد من الاماكن التى من المفترض ان تكون ذات عروض كبيرة فى الحجم بوسط المدينة، يتم استغلالها بشكل سيئ وخاصة فى منطقة الازهر والموسكى، ففى هذه المناطق يتم استغلال الارصفة باسلوب غير حضارى ويتنافى تماما مع ابسط قواعد المدنية، فبعض هذه الارصفة تستغل كمواقف للسيارات واسواق لبيع البضاعة والغريب ان بعض الاكشاك استباحت استخدام الارصفة وكأنها ملك خاص لها.. وهنا ازكد ان رقابة المحليات قد اختفت تماما، والحل الواجب اتباعه ان يكون هناك مخطط عام لمنح اية تراخيص جديدة لمثل هذه الاكشاك، والعمل على حل الوضع القائم لان استمراره سيزيد من تفاقم الازمة وسيمنع تنفيذ اى مخطط مستقبلى والدليل ماحدث منذ عدة اسابيع بمنطقة الموسكى.. فقد احتل الباعة الجائلون الشارع ونشبت بينهم مشادات عنيفة اثناء الصراع على «حجز» الارصفة لاستغلالها فى بيع بضاعتهم!

جريمة العصر!

ويصف د.مجدى نورالدين ماحدث فى منطقة الموسكى بانه جريمة العصر فيقول: ليست الجريمة فى حق المواطنين والمشاه الذين يستغلون شارع الموسكى فى حياتهم اليومية ولكن الجريمة فى حق كل مواطن يفكر ان يستخدم هذه المنطقة فى طريق سيره.. فقد اخترقت طاولات البيع نهر الطريق ولم يعد الامر قاصرا على كونه جريمة فى حق المشاه ولكنها جريمة فى حق السيارات ووسائل النقل التى من ابسط حقوقها ان تستغل هذا الطريق.. واذا امعنا النظر فى هذه المنطقة على وجه التحديد لوجدنا انها تمثل شريانا رئيسيا لحركة المرور فى القاهرة خاصة عند ميدان العتبة.. ولا يتوقف امدار حقوق المشاه عند استغلال الرصيف فى عمليات البيع فحسب ولكن استغلال المقاهى والدفع بالقاعد الى اخر حدود الرصيف.. كذلك احتكار بعض الافراد لحركة المرور ليس من ناحية المشاه ولكن المرور بوجه عام، مما يضعف من قدرة المحافظة والمحليات فى السيطرة على هذه المناطق.

«غول» الاشغالات!

د.اسامة عقيل استاذ الطرق والمرور بكلية الهندسة جامعة عين شمس يرى ان «غول الاشغالات» قد حاصر القاهرة من كل جانب.. فيقول: هناك مشكلة رئيسية لا يمكن تجاهلها وهى مشكلة القاهرةالقديمة.. فقد تم تصميم عروض الشوارع بها على احجام ضيقة جدا.. هذا الامر كان له تبريره قديما فلم تكن هناك وسائل نقل متطورة ولم تكن هناك هذه الكثافة من اعداد السكان.. وبالتالى فغالبا لاتجد ارصفة من الاساس بهذه المناطق ولكن ما كان مقبولا بالامس لم يعد مقبولا اليوم بأى شكل من الاشكال!

اشغالات بأمر الحكومة!

ويطرق د.اسامة عقيل الى قضية الاشغالات بأمر الحكومة.. ويقول: ابسط دليل على اهدار حقوق المشاه هو عدم ترك المساحة المخصصة لهم فى الرصيف وفقا لما تم تخطيطه فالخطأ الشائع ان الرصيف بما عليه هو حق للمشاه ولكن الحقيقة ان المشاه يحصلون فقط على نسبة لاتتجاوز ٤٠٪ من الرصيف بينما النسبة الباقية مشغولة بالاعلانات التجارية والكراسى التى تستغلها وكالات الدعاية وهذه الوكالات حصلت على تراخيص حكومية، باستغلال هذه المناطق.. وهو ما يعد اضرارا مباشرا بحقوق المشاه... ولذلك فان الرصيف يعتبر الحد الفاصل بين الضوضاء المنبعثة من السيارات وبين السكان القاطنين للمنشأة او العمارة الموجود الرصيف باسفلها.. وهناك خطر لايقل فى فداحته عن الاشغالات وهو «الرصيف المتقطع» على اننا نشارك فى احداث نوع من التعذيب النفسى للمشاة! وذلك بالا تتميز الارصفة بالاستمرارية والمقصود هنا ان يهبط المشاه ويصعدون الارصفة فى عدة تقاطعات.. فهذه وسيلة غير حضارية.. واننا على المستوى الشخصى اتحدى ان يكون هناك رصيف واحد داخل كردون وسط القاهرة على سبيل المثال يتعدى طوله ٣٠ مترا متصلة وهنا مكمن الخطورة وخاصة عند السيدات والمرضى وكبار السن من المشاه ولذلك فقد تضاعفت اعداد حوادث المشاة خلال السنوات الاخيرة بنسب تنذر بكارثة!

التجميل العشوائى!

ويشير د.اسامة عقيل الى ان هناك نوعا من انواع التجميل يتم بصورة عشوائية تفتقد الى ابسط قواعد المنطقة.

ويقول: هناك اشكال تشكل نوعا من الايذاء للبصر ومنها على سبيل المثال استخدام انواع مختلفة من «البلاط» فى عمل الارصفة.. فهناك البلاط العادى الرخيص ونجد بجواره رصيفا تم اعداده بافخر انواع السيراميك.. او قيام بعض المحال بوسط القاهرة بوضع «احواض» للورود امامها.. ومعنى ذلك ببساطة ان صاحب هذا المحل يقول للمشاة لا تمروا من امامى! ولنا الحق هنا ان نتساءل من الذى سمح لاصحاب هذه المحال التجارية بوضع «الاحواض» امامها.. الم يفكر المسئول عن منح هذه التراخيص ان هذه «الكيانات» تعوق حركة سير المشاه والوقوف هنا يمثل خطا قانونيا بكل المقاييس لاننا قمنا باخضاع الملكية العامة وحولناها الى ملكية خاصة يتحكم فى مصيرها عدد من الافراد.

تخطيط مستقبلى!

د.محمد عبدالباقى خبير التخطيط العمرانى يرى ان المحليات تفتقد الى وجود تخطيط مستقبلى للشوارع والميادين العامة ليس فى العاصمة وحدها ولكن فى المحافظات بوجه عام.

ويقول: الارصفة تظهر فى البداية على المخططات العمرانية للمناطق السكنية والتجارية.. وتطبيق هذه المخططات على ارض الواقع يتم بمعرفة اجهزة التخطيط التابعة للمحافظات.. ويتم تحديد عروض اطوال الارصفة طبقا لاحتياجات المنطقة التى من المفترض ان تكون تحت التخطيط وايضا وفقا لطبيعة استخدام المبانى الموجودة بها وعدد وكثافة المشاة الذين سيقومون باستخدام هذه الارصفة مستقبلا، ولا يتوقف الامر عند هذا الحد بل انه خلال التخطيط لاحدى المناطق لابد وان يتم مراعاة المعالجات المناخية والبصرية المطلوب توافرها مثل عناصر التشجير والمظلات واماكن الجلوس اضافة الى عناصر تنسيق الشارع نفسه وينبغى هنا التنفيذ الذى كان من نصيب الاجهزة المحلية المختصة داخل المحافظة، ولكن القضية بالغة الخطورة ان تلك المعايير الموجودة على الخرائط يتم تجاوزها بشكل سافر اثناء التنفيذ ولا يتم الالتزام بها على وجه الاطلاق الامر الذى سيعطى اولوية لحركة المرور الآلى المتمثلة فى السيارات ووسائل النقل العامة والخاصة وما يلزمها من مواقف انتظار لها.. كل هذا سيكون بالطبع على حساب الارصفة.

كما ان السماح لزيادة ارتفاعات المبانى سيؤدى بالضرورة الى زيادة الكثافة السكانية وبالتبعية سيؤدى ذلك الى زيادة كبيرة فى حركة المشاه والسيارات والخدمات التى تتبعها وهنا اصبحت القاهرة عاصمة الدولة فى حالة «اختناق»! فمن الواضح ان الرقابة غابت عن متابعة الانشطة التجارية والخدمية المقامة على جانب الطرق بالعاصمة فقد استطاعت المحال التجارية ان تستقطع مساحات كبيرة من الارصفة اضافة الى قيام عدد من اصحاب المحلات بالتنسيق مع الباعة الجائلين فى «تأجيره» الارصفة للباعة الجائلين.. وتساهل اجهزة المحليات فى منح تراخيص بناء اكشاك فى اماكن غير مدروسة تخطيطيا، وكذلك الاهمال الجسيم فى متابعة حالة الارصفة وما يوجد بها من تكسير وحفر نتيجة لتغيير واحلال وتجديد شبكات المياه والصرف الصحى دون التفكير فى مجرد اعادة الوضع الى سابق عهده.. كل هذه المظاهر تؤدى الى سوء استخدام مسطح الارصفة والنقص الحاد فى حجم عروضها وطغيان مسارات عليها.. والقضية اولا واخيرا هى قضية عدم تطبيق القوانين او تعمد تجاهلها وخاصة فى اشتراطات الامان للارصفة واحتياجاتها فى المخطط العام لتلك المناطق.

روشتة علاج

ويقدم د.محمد عبدالباقى روشتة علاج للحالة التى وصلت اليها «ارصفة» العاصمة.. فيقول: الحل المناسب ان تكون هناك خطة عامة يكون هدفها الاساسى الحد من النمو العمرانى والبشرى والخدمى داخل الكتل العمرانية بالقاهرة.. مع ضرورة ان يتم توفير عناصر الجذب المناسبة للتجمعات العمرانية الجديدة خارج نطاق اقليم القاهرة الكبرى والا نعتمد بقدر الامكان على التجربة السابقة فى غلق بعض شوارع وسط القاهرة وتحويلها الى شوارع خاصة للمشاه.. فهذا الاسلوب ان كان قد نجح فى توفير اماكن مرور جيدة للمشاه ولكنه فشل فى عدة نقاط اخرى اهمها قلة الاقبال على المحال التجارية وتحميل الكثافة المرورية بهذه الشوارع الى شوارع جانبية اضافة الى عدم توافر مواقف انتظار لاصحاب تلك المحلات والمترددين عليها.

المرضى لهم الله!

الدكتور فكرى عبدالعزيز استشارى الطب النفسى ورئيس الجمعية المصرية لتأهيل المعاقين يرى ان المرضى وخاصة المعاقين قد سقطوا من حسابات اجهزة التخطيط العمرانى بالعاصمة.

ويقول: هذه الفئة التى حرمتها الطبيعة من بعض القدرات تحتاج الى نوع من المساندة النفسية والاجتماعية والتأهيلية.. ويقاس مدى تقدم الشعوب بمدى مراعاتهم لتوفير حياة كريمة لمثل هذه الفئات.. ولكننا عندما لا نعطى اى اعتبار لهذه الفئة اثناء التخطيط للشوارع والميادين العامة فاننا نكون قد اهدرنا حقا من الحقوق المشروعة لفئة ليست قليلة بالنسبة للتعداد السكانى للقاهرة فللاسف ان غالبية الطرق داخل القاهرة اعدت بشكل يتنافى مع ابسط قواعد الانسانية فعندما يجد احد المعاقين الرصيف ذا ارتفاع لا يمكنه من تجاوزه فانه سيصاب حتما بنوع من الاكتئاب ويتأكد ان هناك من يتجاهلون حقه فى عيش حياة كريمة ولا يتوقف الامر عند المعاقين فقط بل انه سيهدد الى غالبية المرضى بوجه عام الذين سيواجهون حالة من الارهاق تزيد من مرضهم.

خبراء التخطيط العمرانى:

مطلوب مراعاة الشكل الجمالى فى التخطيط

الطب النفسى:

العشوائية تصيب المواطنين بالاكتئاب!

د. أسامة عقيل

د. محمد عبدالباقى

د. فكرى عبدالعزيز

تحقيق: شريف عارف

المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية يطالب به:

تعاون دولى لمكافحة جرائم الكمبيوتر!

طالب المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية بتحديد التشريعات الجنائية الوطنية بما يكفل وجود قوانين كافية وملائمة لمواجهة جرائم سرقة نظم المعلومات.

واوصى المجلس فى دراسة اعدها برئاسة د.عاطف صدقى المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة بتدعيم التعاون الدولى فى مجال مكافحة جرائم الكمبيوتر من خلال الانضمام الى الاتفاقيات الخاصة بحماية انظمة المعلومات بطرق غير مشروعة بالاضافة الى ايجاد صيغة قانونية مقبولة لتجريم وقائع التزوير.

هل هناك قرصنة فى مجال برامج الكمبيوتر.. والى اى مدى تحد هذه القرصنة من نمو وتطوير البرمجيات، ودخولها كاحدى الصناعات الواعدة فى مصر.

وماهى المشكلات التى تواجه القائمين على اعداد برامج الكمبيوتر؟

قرصنة

يقول مهندس محمود المراكبى خبير الحاسب الآلى اننا نواجه قرصنة بشكل مكثف فى مجال البرمجيات واذا استمرت هذه القرصنة سنقضى على الاستثمار فى هذا المجال.. فهل يعقل ان نعد برنامجا بآلاف الجنيهات ونطرحه بسعر يوازى هذه التكلفة فاذا بهذا البرنامج يباع فى الاسواق بسعر ١٥ او ٢٠ جنيها الامر الذى يسبب خسائر فادحة لمعد هذا البرنامج.

كذلك فان اى تقليد فى اى صناعة يكشف عن فارق كبير فى مستوى الجودة اذا كان شريط كاسيت او اى تقليد لاى منتج ولكن بالنسبة للكمبيوتر فلا يوجد اى اختلاف فى الجودة ولن يتأثر اى كمبيوتر باستخدام «C.D» مقلدة وبالتالى فاذا وجد المستهلك برنامجا سعره مائة جنيه ونفس البرنامج بسعر عشرين جنيها ولاتوجد اى فروق فى الجودة فمن الطبيعى سيفضل الارخص خاصة فى ظل ظروف البطالة والدخل القومى المحدود وزيادة الطلب على هذه البرمجيات لذلك تطالب بسرعة التشريعات التى تحمى حق معدى برامج الكمبيوتر الفكرية والمادية.

ولم تقتصر هذه المشكلة على مصر فقط بل واجهتا مشكلة كبيرة بعد ان اصدرت السعودية فتوى تجيز نسخ «C.D» التى تحمل القرآن الكريم.. فهل يعقل ان يتكلف برنامج حوالى خمسة ملايين دولار لذلك يصل سعر C.D مائتى جنيه بعد هذه الفتوى التى اباحت نسخ البرنامج اصبح سعره عشرين جنيها وبالتالى «اتخرب بيت المستثمر».

وعقدنا لقاءات عديدة مع العلماء فى السعودية وشرحنا لهم كيف ادت هذه الفتوى الى خسائر فادحة للمستثمرين فى مجال الكمبيوتر وانه حرام استغلال الحقوق الفكرية والمادية للآخرين، ومن تعاليم الاسلام حماية حق المبتكر والمالك لحق الاختراع والابتكار واذا كان من الضرورى النسخ فيجب ان يكون هناك تفاوض مع المبتكر نظير حق الانتفاع.

وفى الدول المتقدمة الى جانب القوانين الحاسب الآلى بجامعة عين شمس انه لاتوجد احصائيات دقيقة تعبر عن نسخ البرامج.. فلا يوجد من يعلن عن تقليده للبرامج الاصلية ولامن يعلم عن استخدامه للبرامج المقلدة كما ينبغى ان نفرق بين البرامج الكثيرة المتاحة على الشبكات بشكل مجانى وبين البرامج التى تستخدم بشكل غير مشروع ولهذا نجد العديد من البرامج متاحة مجانا على الشبكات اكثر من طاقة اى مجتمع ولكن ينبغى ان يكون هناك توعية لاستيعاب هذه التكنولوجيا.. فى جميع المجالات البحثية والتعليمية وفى مجال التصنيع وعندما نتعلم كيفية استيعاب هذه التكنولوجيا سنضع التشريعات التى تحمى هذه الصناعة حتى ننهض بهذه التكنولوجيا ونحن نجد فى امريكا وهى معقل صناعة البرمجيات بعض الآراء التى تطالب باتاحة البرامج بشكل اكثر حرية ويعترضون على التشريعات والقيود التى تحد من انتشار البرمجيات بشكل مكثف.

وبالتحديد هناك وجهة نظر لاحدى المؤسسات فى امريكا تدعى مؤسسة البرمجيات الحرة وهى مؤسسة لها نشاط كبير فى امريكا تعارض القيود التى تفرض على البرمجيات وذلك بحد من انتشارها وبالتالى لن تستطيع الفئات المختلفة الاستفادة من هذه البرمجيات ويجب علينا قبل ان نصدر تشريعات تعمل على عدم تبادل المعلومات بين فئات المجتمع المختلفة ان ندرس وجهات النظر المختلفة خاصة وان الحاسب الآلى فى مصر لازال فى خطواته الاولى.

تحقيق: حنان محمد

التى تحد من نسخ البرمجيات هناك سلوك المواطن الذى لايسمح بشراء برنامج مقلد ففى الخارج السلوكيات مختلفة عن مصر للاسف فهناك عدة مفاهيم نشأ عليها المواطن منها عدم التهرب من الضرائب وسلوك الموظف مع الافراد وعدم شراء اى شئ مقلد حتى لو كان سعره اقل.. واذا كان البعض يرجع هذه السلوكيات لارتفاع دخولهم ونتمنى ان تسود هذه السلوكيات فى مصر وان نحمى الحقوق الفكرية لاى مبتكر واذا لم نهتم بهذه الجزئية فلن يكون لنا وجود بين الدول المتقدمة.

ومن الواضح ان اتفاقية الجات تلزم الجميع بالمحافظة على الحقوق الفكرية والمالية لذلك فان الدول التى لا يوجد بها بحث علمى ستوضع فى ورطة وستكون المعونات التى تمنح للدول النامية من اهم شروطها تمتع المواطنين بالحقوق السياسية والفكرية والحفاظ على قدسية الاختراع و... و.... الى اخره وينبغى ان نعى الدرس.

ويتفق معه فى الرأى مهندس ابراهيم العقيد خبير الحاسب الآلى قائلا ان مشكلة نسخ البرامج ببساطة تضرب السعر بمعنى اننى اقوم بعمل برنامج يتكلف الاف الجنيهات مثل اعداد برنامج تعليمى او موسوعة علمية فاننى اولا سأواجه تكلفة «الداتا» والتى تتمثل فى معد هذه الموسوعة وترتيبها واخراجها كذلك من يتحدث بالانجليزية فى هذا البرنامج كذلك اجور الموظفين والطباعة كل هذا يدخل تحت بند تكلفة البرنامج ولابد ان يكون هناك نسبة ومناسب بين تكلفة البرنامج وسعره فى السوق ثم نجد بعد هذا المجهود وهذه التكلفة نفس البرنامج بسعر زهيد لان النسخ لا يتكلف اى شئ سوى النسخ وباعه لم يتكلف اى شئ ولم يتحمل اجراء موظف او معد او.. او..

ولكى نعرض المشكلة بامانة لابد ان ننتبه الى ان اساس هذه المشكلة اقتصادى ففى الوقت الذى يزداد الطلب على برامج الكمبيوتر وخاصة التعليمية فان الدخل محدود لدى الافراد مما يؤدى الى الاقبال على تقليد البرامج ونتمنى ان نجد حلا لهذه المشكلة خاصة ان مصر هى الدولة العربية الاولى فى انتاج البرمجيات لذلك يجب الحفاظ على انتاج هذه البرمجيات بايجاد قانون يحد او يمنع نسخ البرامج حتى يظل الاستثمار قائما فى هذا المجال.

افتقاد البيانات

بينما يؤكد د.محمد اديب استاذ